اقتصاد

فوق الطاولة

تجارة الغاز العالمية: درس صوفيا

علي محمود هاشم

لم يكن ليجدر بأوروبا أن تتأخر إلى هذا الحد حتى تتحرر من ربق تطلعات الولايات المتحدة للهيمنة على تجارة الغاز العالمية بعد النفط.

وفق المعيار الطاقوي، ثمة انقلاب أوروبي تتالى فصوله بهدوء راهناً مرتداً بالقارة إلى اللقاء التاريخي لمصالحها مع روسيا.

نهاية التسعينيات، اندلعت حرب الغاز ضد روسيا مع محاولات بريطانيا والولايات المتحدة وقف زحف احتياطياتها إلى أوروبا، فشكلت الأراضي التركية مسرحاً لسلسلة معارك كان أبرزها إطلاق الغرب أنابيب «نابوكو» لنقل الغاز من قزوين إلى النمسا التي ستلعب دور محطة الإمداد القارية وسط أوروبا، قبل أن ينقشع غبار المعركة منتصف العقد الماضي عن انتصار روسي ساحق نجح في تدمير الفكرة واجتثاث جذورها عبر الاستحواذ على الكتلة الرئيسية من غاز قزوين.

خلال العقدين الأخيرين، دفعت أوروبا ثمناً باهظاً من أمنها واقتصادها وصورتها العالمية للحصول على إمدادات مضمونة متناسبة مع تنافسيتها الاقتصادية، بعدما قبلت السير تحت ظلال سيوف تنظيم «الإخوان المسلمين» تمشياً مع خطط بريطانيا والولايات المتحدة استعماله شرق المتوسط لإشادة قناطر الطاقة المتدفقة نحو أوروبا، عبر إنشاء ممر جنوبي بديل لنابوكو يخترق سورية جنوباً شمالاً، قبل أن يودي فشل هذا الرهان على طبائع القوة الإمبراطورية الأمريكية، إلى شفا عصر جديد متعدد القطبية.

في الأيام القليلة الماضية، بدأت تلك المرحلة تفصح عن نهاياتها، فعلى قاعدة تجارة الطاقة الدولية وتعرّي التنمّر الأمريكي إبان انسحابه من الاتفاق مع إيران ضارباً عرض الحائط بمصالح شركائه؛ ذهب بعض أوروبا إلى انقلاب متسارع تخفف عبره من عبء البعض الآخر الموالي للغرب، واضعاً حداً للعبة «السد القانوني» أمام أنابيب (السيل الشمالي ٢) المتدفقة أسفل بحر البلطيق فألمانيا شمالاً.

أما «السيل الجنوبي» الذي يخترق بفرعيه التركي والأوروبي؛ أعماق البحر الأسود، ورغم انصياع بلغاريا الطويل للرغبات الأمريكية برفض تمريره نحو أوروبا، فقد اتخذ اليوم منحى مغايراً إبان الاتفاق الذي أبرمته صوفيا وموسكو منذ أيام لإعادة إحياء فرعه الأوروبي، بالتزامن مع تلميحات روسية للقبول بإعادة إحياء أنابيب «غازبروم» عبر أوكرانيا التي تم اصطناع انقلابها عام ٢٠١٤، للإطاحة بها.

حتى النمسا التي طالما شكلت نهاية رأس حربة حرب الغاز على روسيا، بدأت اليوم أيضاً بإعادة هيكلة علاقاتها الطاقوية مع موسكو، لتواجه فرنسا، المتلهفة للاضطلاع بدور ما في تجارة الطاقة، خيار تلقف التلميحات الروسية والقبول بإشراكها في استثمارات أنابيب السيلين الشمالي والجنوبي، والاتعاظ مبكراً من «درس صوفيا» الذي أسهم سوء تلقيه بخسارة بلغاريا عائدات ضخمة ومزايا تفضيلة إبان رفضها تمرير السيل الجنوبي إلى أوروبا.

شرق المتوسط، ثمة متغيرات مواكبة قد تكون متعاكسة للأرباح الروسية في أوروبا، فتركيا، المسرح الأول لحرب الطاقة الأوراسية، ورغم مكافأتها روسياً عبر إزاحة «السيل الجنوبي» من أوكرانيا وبلغاريا نحو أراضيها تحت مسمى «السيل التركي»، ذهبت مع أذربيجان قبل أيام، للإعلان عن إطلاق خطوط «تاناب» التي تعد نسخة محاكاة مصغرة لأنابيب «نابوكو».

بطبيعة الحال، يصعُب النظر إلى «تاناب» القديم الجديد من قزوين إلى أوروبا كتجدد لاشتعال جبهات حرب الطاقة على روسيا، فقطره الصغير الذي يتسع لـ١٠ مليارات متر مكعب سنوياً فقط، ليس له– راهناً– أن يتهدد أقطار الأنابيب الروسية التي مررت ١٩٢ مليار متر مكعب العام الماضي، بينما هي مرشحة لزيادة تقارب الـ٤٥ ملياراً بعد انتهاء الفرعين الجديدين من السيلين الشمالي والجنوبي.

في سورية، مسرح الانكسار الحاسم للحرب الطاقوية على روسيا إبان انتقالها من البرّ التركي إلى الصحراء السورية، فلا يزال الأمر ضبابياً إلى حد ما، فإن كانت روسيا مطمئنة لانطلاق «تاناب» وفق اتفاق من طراز ما مع تركيا، أم إن تركيا ذهبت بالاتفاق مع بريطانيا والولايات المتحدة إلى ذلك المشروع بقرار منفصل، فإنه في كلتا الحالتين بات الأمر يستدعي الاستعداد لإطلاق عمليات التنقيب عن الغاز السوري في البحر والبرّ.

وفق احتمال التفاهم الروسي التركي حول «تاناب» الذي يعززه محدودية القدرة الحالية للأنبوب وعدم تهديدها للأنابيب الروسية، يتمظهر بعد أخلاقي يجب أخذه بالحسبان، إذ إن تركيا التي لطالما شكلت إحدى الحراب المسننة على الغاز الروسي، باتت اليوم تتمتع بقوة هذا الغاز الذي أعاد صياغة أهمية جغرافيتها الاقتصادية بطريقة استثنائية.

أما الاحتمال الآخر، وملخصه ذهاب تركيا منفردة إلى «تاناب» ولهذا الأمر ما يعزز مشروعيته إن على صعيد التقارب التركي الأمريكي المستجد، أو على خلفية ذهاب روسيا إلى فصل التفريعة الأوروبية عن التركية للسيل الجنوبي، فهو الآخر ينطوي على بعد أخلاقي موازٍ، يحتم على روسيا المساعدة في تعجيل التنقيب عن الثرواتّ السورية الغازية.

ذلك أن سورية التي منعت أحد أسوأ كوابيس الغاز الروسي بعدما شلّت قدرة الغرب عن تلقين موسكو «درس صوفيا المعاكس» عبر منعه من الاستحواذ على أراضيها كممر طاقوي، يبدو أن الوقت بات أكثر من مناسب للروس لمساعدة سورية في الخروج من المنعكسات الاجتماعية الخطيرة للحرب على إيراداتها.

١٠٧ تجار يخالفون كل يوم من رمضان بحسب «التموين»

«هيئة المنافسة»: عرض وافر للسلع ومستورد أساسي للسكر الطحين وعدد من الثانويين

علي محمود سليمان

بلغ عدد الضبوط العدلية المنظمة من قبل دوريات حماية المستهلك في المحافظة خلال النصف الأول من شهر رمضان ١٦٦١ ضبطاً (بوسطي ١٠٧ يومياً) بالإضافة إلى سحب ٦٣١ عينة للفحص في مخابر مديريات التجارة الداخلية في المحافظات للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية السورية، حيث تم ضبط ١٨٧ مخالفة في محافظة دمشق و٣٣٨ مخالفة في ريف دمشق و٢٤ مخالفة في السويداء و١٩٢ مخالفة في اللاذقية و٣٠٣ مخالفات في طرطوس و١٨٦ مخالفة في حلب و٢٦٦ مخالفة في حمص و١٦٠ مخالفة في حماة و٥ مخالفات في دير الزور، فيما لم تسجل أي مخالفة في محافظة القنيطرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية حسام النصر الله أنه تم توجيه مديريات التجارة الداخلية في المحافظات لتشديد عمليات الرقابة وخاصة على المواد الغذائية ومتابعة سبر الأسعار في الأسواق ومقارنتها بشكل يومي ودراسة مدى توفرها وعدم فقدان أي مادة ضمن الأسواق، لافتاً إلى أن أغلب المخالفات التي ضبطت تتوزع ما بين الغش في اللحوم من خلط نوعين من اللحوم ببعضهما أو فرم اللحم بشكل مسبق ومخالفات الغش وعدم الإعلان عن الأسعار.

ولفت النصر الله إلى أن الرقابة على المطاعم مستمرة، حيث تقوم دوريات التجارة الداخلية بالرقابة على المطاعم التموينية التي تصنف أقل من نجمتين حيث تقوم الدوريات بمتابعتها بشكل يومي للتأكد من سلامة المواد الغذائية والأسعار من صلاحية المواد ومدى مطابقتها للمواصفات، أما بالنسبة لباقي المطاعم التي تصنف من نجمتين فما فوق فتتم مراقبتها من قبل اللجنة المشتركة مع وزارة السياحة وبمرافقة مندوب عن وزارة الصحة ومندوب عن المحافظة التي يتبع لها المطعم.

الأسعار وهيئة المنافسة

وفي السياق نفسه حصلت «الوطن» على نسخة من تقرير هيئة المنافسة ومنع الاحتكار حول تغيرات الأسعار المحلية وتوافر السلع في شهر رمضان، حيث ركز التقرير على السلع الغذائية الأساسية، فالسكر بحسب التقرير متوافر بكميات كبيرة تستوردها عدة شركات وتمتلك شركة واحدة الحصة الأكبر في السوق، وهناك انخفاض في أسعاره نتيجة تحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل القطع الأجنبي حيث تراوح سعر كيلو السكر ما بين ٢٣٠ و٢٥٠ ليرة سورية، وبالنسبة للأرز فيتم تأمين المادة عن طريق الاستيراد ولا يوجد أي معوقات للاستيراد وهي متوافرة وبعدة أنواع وعلامات تجارية مع انخفاض بسيط في الأسعار حيث يتراوح سعر الكيلو غرام الواحد ما بين ٣٠٠ و٧٠٠ ليرة سورية بحسب النوع والمنشأ.

وبالنسبة لمادة الشاي فهي متوافرة في السوق ويتم تأمينها بشكل كامل من الاستيراد وبأصناف متنوعة وعلامات تجارية متعددة وبعدة طرق للتعبئة وبأسعار مقبولة تتراوح ما بين ٣٥٠٠ ليرة سورية و٤٥٠٠ ليرة سورية للكيلو الواحد.

أما بالنسبة للزيوت النباتية فهي متوافرة من مصدر محلي ويتم تزويد السوق من معامل منتجة للمادة في القطر مع ملاحظة انخفاض أسعارها وزيادة عدد المعامل المنتجة للزيوت بعد عودة العديد منها للإنتاج وتحسن الأوضاع الأمنية وتوافر المشتقات النفطية والكهرباء ما ساهم في تنوع الماركات الموجودة في الأسواق وبأسعار تتراوح ما بين ٥٠٠ و٥٥٠ ليرة سورية لزيت الصويا و٦٢٥ و٦٧٥ ليرة سورية لزيت عباد الشمس.

وبالنسبة للسمون النباتية فمتوافرة بعلامات تجارية عديدة وبأسعار تتراوح بين ٨٠٠ و١٢٥٠ ليرة سورية للكيلو الواحد، والسمون الحيوانية تتوافر بأصناف وعلامات تجارية متعددة في السوق من الإنتاج المحلي بالإضافة للمستورد وبأسعار تتراوح ما بين ٣٨٠٠ ليرة سورية و٧ آلاف لليرة سورية للكيلو الواحد.

أما الدقيق، فمتوافر في السوق من خلال عدد قليل من الموردين وما زالت شركة واحدة تستورد القمح وتقوم بطحنه وتستحوذ على الحصة السوقية العظمى، وتتراوح الأسعار ما بين ٢٢٥ ليرة سورية للدقيق الفرط و٢٥٠ ليرة سورية للمعبأ بأكياس، ولا يوجد أي منافسة في السوق لمادة الدقيق.

وفيما يتعلق باللحوم فلوحظ بالنسبة للحم الغنم أن هناك قلة في العرض بسبب اعتماد المربين على الرعي في موسم الربيع واقتراب عيد الأضحى، ما أدى لارتفاع في سعر الكيلو بحوالي ٤٠٠ ليرة سورية حيث يباع كيلو الحي الواقف بـ١٧٠٠ ليرة سورية والكيلو بعظمه بـ٣٦٠٠ ليرة سورية والهبرة بـ٥ آلاف ليرة سورية.

وبالنسبة للحم العجل فهناك نوعان، المحلي الطازج فهناك وفرة في العرض وقد لوحظ ارتفاع في أسعاره قياساً مع الفترة الماضية حيث ارتفع سعر الكيلو ٣٠٠ ليرة سورية وأصبح الكيلو الحي الواقف بـ١٣٠٠ ليرة سورية والمجروم بـ٤ آلاف ليرة سورية، وبالنسبة للحم العجل المستورد المجمد فهو متوافر في السوق بكثرة ومصدره الهند ويتراوح سعر الكيلو بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ ليرة سورية.

وبالنسبة لمادة الفروج فيتم تأمينها محلياً من محافظتي حماة وطرطوس وهو متوفر بشكل جيد وقد حافظ الفروج على سعره حيث يتراوح الكيلو ما بين ٩٠٠ و١٠٥٠ ليرة سورية ويتوقع أن تطرأ زيادة متدرجة في أسعاره خلال الفترة القادمة مع اقتراب عيد الفطر بسبب زيادة الطلب، أما مادة البيض فهي متوفرة وبكميات كبيرة ما أدى لانخفاض السعر ليصبح ما بين ٨٠٠ و١٠٥٠ ليرة سورية، ولوحظ وجود شكوى لعدد من المربين من ارتفاع أسعار العلف محلياً مقارنة مع دول الجوار.

ومن خلال جولة الأسواق لهيئة المنافسة ومنع الاحتكار تبين توفر عرض كبير في المواد وبأصناف وعلامات تجارية عديدة وأسعار مختلفة، مع ملاحظة أن التحسن الواضح والملموس في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار سيؤدي إلى زيادة في العرض للتخلص من المخازين وانخفاض ملحوظ في الأسعار، مع الإشارة إلى أن حالة المنافسة جيدة على معظم المواد باستثناء الدقيق، ولذلك يقترح التدخل الإيجابي من قبل مؤسسات الحكومة باستيراد مادتي السكر والدقيق وطرحها في الأسواق عبر المنافذ المباشرة دون حلقات الوساطة.

محاولة تهريب «خط إنتاج عبوات» وقطع سيارات داخل دمشق

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الضابطة الجمركية لـ«الوطن» عن ضبط خط إنتاج لصناعة العبوات البلاستيكية محمل على شاحنة نقل، من دون بيانات، بالقرب من منطقة الزبلطاني، حيث أفاد صاحب الشاحنة بأنه كان يتجه لمنطقة الكسوة بريف دمشق، بينما رجح المصدر الجمركي أن مسار المعمل كان نحو بلدات ريف درعا، نظراً للحاجة لمثل هذا المعمل لتأمين العبوات البلاستيكية المطلوبة لتعبئة الخضر وغيرها.

وبيّن المصدر أن صاحب المعمل لا يملك البيانات الجمركية الخاصة بالمعمل مكتفياً بتقديم بعض الأوراق القديمة وأنه تم تشكيل لجنة خاصة للكشف عن المعمل وإعداد تقرير خاص حوله، علماً بأن الجمارك ضبطت منذ فترة قريبة نحو ٢٤ شاحنة محملة بجملة من الأدوات الكهربائية من دون وجود أي بيانات جمركية أو بيانات تظهر مواصفاتها.

وكشف المصدر عن ضبط شاحنة كبيرة محملة بقطع تبديل للسيارات كانت بطريقها للمنطقة الصناعية في حوش بلاس، حيث تظهر الكشوفات الأولية حول قطع الصيانة أنها ذات منشأ أوروبي، ودخلت بطرق غير شرعية، وأن جزءاً من هذه القطع والمعدات مستعملة وغير جديدة.

وبيّن المصدر أنه تم تنظيم القضية ومصادرة المواد واتخاذ الإجراءات اللازمة وفق التعليمات النافذة في الجمارك.

ولفت المصدر في الضابطة إلى أن هناك حالة من تكثيف العمل الجمركي والتشديد على الطرقات العامة والمداخل الرئيسية للمدن لمنع حالات التهريب والحد من مظاهر التهريب حماية للإنتاج المحلي، وأن خطة الجمارك الحالية تتجه نحو التركيز على ضبط كبار المهربين، والعمل على الوصول إليهم، مبيناً أن هناك تركيزاً أيضاً خلال شهر رمضان على تهريب المواد الغذائية وخاصة التي يكثر الطلب عليها خلال هذا الشهر كما تم ضبط الكثير من التمور القادمة من بعض الدول الخليجية ومعظمها مخالف للمواصفات وتم التلاعب بأغلفة العلب الخاصة بها.

مواد جديدة مسموح باستيرادها منها مكيفات منزلية وألعاب أطفال ومواد غذائية

صالح حميدي

أكدت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لمديريات الاقتصاد في المحافظات إضافة إلى مديرية الجمارك العامة أن موافقة الاستيراد من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعامل معاملة إجازات الاستيراد لجهة المدة والتعديلات المسموحة.

جاء ذلك على خلفية الكثير من التساؤلات الواردة للوزارة من مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية والفعاليات الاقتصادية الأخرى بالنسبة لمدة موافقة الاستيراد من الدول العربية، إضافة إلى التعديلات الواردة بكتاب الوزارة بهذا الخصوص والصادر بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣٠ والذي مدد زمن مدة إجازة الاستيراد إلى سنة غير قابلة للتمديد للصناعي والتجاري ومنع إجراء أي تعديل على الإجازات وموافقات الاستيراد باستثناء بعض التعديلات الواردة في متنها، إضافة إلى كتاب وزارة الاقتصاد الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٧ الذي تضمن الإبقاء على مدة الموافقة على الاستيراد من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الكبرى صالحة لمدة ثلاثة أشهر بدءاً من تاريخ الموافقة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

وطلبت وزارة الاقتصاد من مديريات الاقتصاد تضمين إجازة الاستيراد اسم المخلص الجمركي أو اسم من يتابعها وخاتمه وتوقيعه على النسخة الأولى من الإجازة وتصديق الوثائق ومرفقات الإجازة خاصة منها وثيقة الانتساب إلى غرفة التجارة أو الصناعة أو الزراعة أصولاً من الجهة المصدرة لها وعدم قبول أي إجازة مرفق بوثائقها تفويض غير مصدق من صاحب العلاقة.

هذا وأضافت وزارة الاقتصاد بنوداً جمركية جديدة إلى دليل الاستيراد شملت بحسب الوصف التجاري للدليل الفاصولياء البيضاء والحمراء شرط ألا تكون معالجة والذرة بشرط ألا تكون معلبة والبابونج والعشرق والسنامكي والكركدية والميرمية والورد المجفف بشرط السماح لجميع المستوردين بالاستيراد لنهاية شهر أيلول من العام الجاري مع التقيد بأنظمة الحجر الزراعي، إضافة إلى مواد كشف وتبييض اللون الأساسي للأسنان بشرط ألا يحتوي على معجون أسنان ولا منظفات ولا مواد تجميل، ولوازم سيارات غطاء رديتير بلاستيك ومسكات أبواب بلاستيكية ودعاسات سيارات بشرط ألا تكون حصراً للسيارات ولا تحتوي على البسط بأنواعها وعربات نقل أطفال وأجزائها.

وأضاف الاقتصاد كذلك بنوداً جمركية أخرى شملت ألعاباً على ألا تحتوي دراجات مصممة للركوب عليها وقوفاً على قدم واحدة لدفعها بالأخرى (سكوتر) وألا تحتوي على البلياردو والمناضد الخاصة بألعاب الأندية وألعاب الأوتاد الذاتية الحركة وأن تكون الدراجات للأطفال حصراً، إضافة إلى مكيفات منزلية وأجزاء وقطع تبديل للمكيفات، وغرف التصنيع وملحقاتها بشرط أن تكون لمنشأة صناعية خاصة بصناعة الأدوية قائمة وتعمل، بالإضافة إلى مشعات للتدفئة المركزية.

قطع حسابات «الصناعة» للعام ٢٠١٢ أمام «لجنة الموازنة» اليوم

هناء غانم

علمت «الوطن» من مصادر رسمية أنه من المقرر أن تناقش لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب اليوم مشروع قانون قطع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٢، والذي تمت إحالته إلى اللجنة لدراسته وإعداد التقرير اللازم حوله.

وأوضح مصدر حكومي لـ«الوطن» أنه تم تخصيص النقاش لوزارة الصناعة بمؤسساتها بحضور الوزير والمديرين المعنيين من تخطيط ومالية، حيث تم التأكيد على اصطحاب كل الوثائق المتعلقة بالنفقات وتنفيذ الخطط الاستثمارية الخاصة بالوزارة.

وأوضح أن الإنفاق الفعلي للخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٢ لوزارة الصناعة ومؤسساتها والجهات التابعة لها قد بلغ ٧٨٠,٦ مليون ليرة فقط أي بنسبة تنفيذ ١٦ بالمئة، علما بأن الاعتماد النهائي لها كان قد قدر بحدود ٥ مليارات ليرة سورية، بعد أن كان الاعتماد النهائي الإجمالي بحوالي ٥,٢٧١ مليارات ليرة.

بدوره أكد رئيس لجنة الموازنة والحسابات حسين حسون لـ«الوطن» أن هناك اجتماعات متواصلة للجنة مع الوزارات بشكل يومي وصولاً لإعداد تقرير كامل لمشروع الموازنة يتضمن النفقات الفعلية والمبررات، بعد التأخير الذي حصل.

وبين حسون أن اللجنة طالبت الحكومة عدة مرات بقطع الحساب للسنوات السابقة، لكنها كانت تتأخر، والحجة أنه لم يتم إرسال الثبوتيات والوثائق للمحافظات المنكوبة اللازمة لإنجاز قطع الحسابات الختامية، لافتاً إلى أن هناك أخطاء لابد من تصويبها من الوزارات، وهي المسؤولة عن البيان، ما يشير إلى أن هناك ضعفاً في الأداء الحكومي، مبيناً أن الاعتمادات الاستثمارية في موازنة ٢٠١٢ بنحو ٣٧٥ مليار ليرة، وتم نقل ٦٢,٥ مليار ليرة منها، وبذلك بقيت الاعتمادات الاستثمارية في الموازنة ٣١٢,٥ مليار ليرة، وبلغت نسبة التنفيذ الفعلي ٣٨ بالمئة، أي إن ما تم صرفه فعلياً على المشروعات الاستثمارية والتنموية بلغ ١١٧,٨ مليار ليرة.

وأضاف: إن قطع الحساب النهائي عبارة عن بيان مالي فعلي يتضمن النتائج النهائية لتنفيذ الموازنة التقديرية بشقيها الجاري والاستثماري وكل ما تم صرفه فعلاً من النفقات وما تمت جبايته من إيرادات مقارنة مع المبالغ والاعتمادات المرصودة والموافق عليها مع بيان الإضافات والتخفيضات والمناقلات والتعديلات التي طرأت عليها وبيان الانحرافات التي حصلت ومقدار الوفر أو العجز الذي تحقق، موضحاً أنه حسب القانون المالي الأساسي فإن الحسابات الختامية يمثل حساباً يتضمن نتائج حقيقية في نهاية السنة المالية وإعداده يتم وفق الأنظمة.

وكان حسون قد طالب بتحسين الأداء الحكومي فيما يخص الخطة الاستثمارية مستقبلاً لما لها من تأثير في مستقبل الاقتصاد الوطني والتركيز على الاستثمار المباشر في القطاعات الاقتصادية الحقيقية كالزراعة والصناعة والمصارف والنفط.